



المبادرة المعنية بالمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية

في يوم 24 يونيو/حزيران 2010، قامت اليونسيف والميثاق العالمي للأمم المتحدة وصندوق إنقاذ الطفولة بإطلاق عملية لوضع مجموعة من المبادئ التي تقدم توجيهات محددة بشأن ما يمكن للأعمال التجارية القيام به من أجل احترام ودعم حقوق الطفل. وحالياً، لا توجد مثل هذه المجموعة الشاملة من المبادئ لتوجيه الأعمال التجارية حول النطاق الكامل من الإجراءات التي يمكن اتخاذها.

وتقدم المبادئ للأعمال التجارية والمجتمع المدني والنقابات العمالية والحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية والأطفال والمراهقين وغيرهم من أصحاب المصلحة فرصة غير مسبوقه للتعاون في محاولة لتمكين القطاع الخاص من أن يصبح قوة أكثر إيجابية بالنسبة للأطفال. وستقوم المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية بزيادة الآثار الإيجابية وتقليل التداعيات السلبية المحتملة لأنشطة الأعمال التجارية على الأطفال، سواء في مكان العمل أو السوق أو المجتمع المحلي.

وتهدف المبادرة إلى توفير إرشادات عملية للأعمال التجارية من أجل تضمين حقوق الطفل في استراتيجية عمل الأعمال التجارية وعملياتها وتقديم التوجيه لمشاركة الحكومات مع الأعمال التجارية وتقديم إطار لتوحيد المبادرات الحالية والمستقبلية وتشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في الأعمال التجارية ورفع مستوى الوعي بالتأثيرات الإيجابية والسلبية للأعمال التجارية على الأطفال.

ومن منطلق إدراك المساهمة الكبيرة التي يمكن للأعمال التجارية أن تقدمها في تشكيل هذه المبادئ ولضمان ملاءمتها لعمليات الأعمال التجارية، قد أطلق الشركاء عملية تشاور واسعة النطاق بين أصحاب المصلحة المتعددين ستدعو الأعمال التجارية عبر القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة لتشارك مشاركة كاملة منذ البداية.

وسيتم إطلاق المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية بمناسبة الذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 – وستكون تتويجاً لعمليات أبحاث تشمل أسواقاً متعددة وعملية تشاور واسعة النطاق وعملية صياغة ومراجعة.

الأساس المنطقي

تسترشد مبادرة المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية باتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة الحماية والاحترام والانتصاف.

وقد تم تقريباً تحقيق التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل (1989) وهي تحدد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في كل مكان: الحق في البقاء والتطور والنماء إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات الضارة وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة والحياة الثقافية والاجتماعية. والمبادئ الأربعة الأساسية التي تركز عليها الاتفاقية هي عدم التمييز، وضمان المصالح الفضلى للأطفال، والحق في الحياة والبقاء والنماء، واحترام آراء الطفل.

ولكل قطاع دور يلعبه وشيء يكسبه من اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحترام ودعم حقوق الطفل. فالقطاع الخاص، على سبيل المثال، لديه إمكانات هائلة للتأثير على حياة الأطفال، سواء إيجابياً وسلبياً، من خلال عملياته ومنتجاته والممارسات التسويقية وغيرها من الأنشطة. وبالنسبة للأعمال التجارية، فإن احترام ودعم حقوق الطفل يجلبان معهما فرصة فريدة لدعم أصحاب المصلحة الحاليين والمستقبليين. وبالإضافة إلى أن الأطفال يتأثرون بالعمليات التجارية أو أنهم يشكلون جزءاً من قاعدة العملاء، فإن لديهم إمكانية أن يصبحوا في

المستقبل موظفين وأرباب عمل وموردين وأفراد المجتمع المحلي وقادة.

ودعم المبادئ سيزود الشركات بالفرصة لتعزيز صورة العلامة التجارية الخاصة بها وزيادة رضا الموظفين والاحتفاظ بهم، فضلاً عن زيادة الأرباح والاستدامة من خلال تحسين إدارة المخاطر. وكذلك، فإن المبادئ ستساعد الشركات في الموازنة بين العمليات والاستراتيجيات وبين توقعات المستثمرين وتحسين مبادرات الانتماء للشركات وولايات حقوق الإنسان.

وفي حين أن جدول أعمال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان قد تطور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، فنادرًا ما تم تطبيق منظور حقوق الطفل لإجراء مناقشات بشأن مسؤوليات الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان أو واجبات الحكومات تجاه تنظيم الممارسات التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وبينما تم إحراز تقدم جيد من قبل المبادرات القائمة الرامية إلى معالجة قضايا محددة تتعلق بالأطفال والقطاع الخاص¹، فلا توجد حالياً مبادئ شاملة لتوجيه الأعمال بشأن المجموعة الكاملة من الإجراءات التي يمكن للشركات اتخاذها لاحترام ودعم حقوق الطفل.

وسيتم تصميم هذه المبادئ لتكون بمثابة إطار موحد ونقطة مرجعية للمبادرات الحالية والمستقبلية بشأن الأعمال التجارية والأطفال. فإنها ستساعد، على سبيل المثال، على وضع المبادئ رقم 1 و 2 من الميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تطالب الأعمال التجارية باحترام ودعم حقوق الإنسان وألا تكون متواطئة في انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها سوف تدعم المبادئ رقم 4 و 5 التي تدعو للقضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري والإلغاء الفعال لعمالة الأطفال. كما يدعو الهدف الثاني من الميثاق العالمي للأمم المتحدة الأعمال التجارية إلى اتخاذ إجراءات لدعم أهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية، وكثير منها تتعلق بالأطفال. وفي حين ستساعد المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية الدول الموقعة على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، فإنها ستكون ذات صلة أيضاً للشركات غير المشاركة.

حوكمة المشروع والإدارة والعمليات

تقوم لجنة توجيهية تضم ممثلين من كل منظمة من المنظمات الشريكة بقيادة تطوير المفهوم وإطلاق المبادئ ويقوم منسق المشروع بإدارة المشروع بالنيابة عنهم.

ويتم توجيه وضع المبادئ من جانب مجموعات استشارية وبحث مكثبي ومقابلات ودراسات استقصائية. وتشمل المكونات الرئيسية لاستراتيجية البحوث: استعراض الأدبيات ودراسات حالة من قطاع الأعمال والدروس المستفادة والمراجعة الموضوعية للطرق التي يمكن بها للأعمال التجارية أن تؤثر (إيجابياً وسلبيًا) على حقوق الطفل واستعراض كيفية تناول حقوق الطفل في سياسات وممارسات حقوق الإنسان في شركات مختارة وترسيم دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الطفل والأعمال التجارية وتحديد البلدان التي لعبت دوراً قيادياً فيما يخص الأعمال التجارية والأطفال واستعراض دور الحكومات في التعامل مع الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الطفل.

وتضم المجموعات الاستشارية المساهمة في المبادرة مجموعات مرجعية داخلية من اليونيسف وصندوق إنقاذ الطفولة ومجموعة خبراء مرجعية خارجية. كما ستقوم الشبكات المحلية للميثاق العالمي بالمشاركة في جميع مراحل العملية. وتساهم مجموعة الخبراء المرجعية الخارجية بتقديم تعليقات موضوعية مستقلة بشأن تطوير المبادئ وتوفير قيادة للأفكار في جميع مراحل العملية. وتضم المجموعة أفراد من الشمال والجنوب من ذوي الخبرة الواسعة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل ومسؤولية الشركات والأعمال التجارية الدولية والتنمية الدولية والتمويل والسياسة و/أو الموضوعات ذات الصلة. وتقوم اجتماعات مجموعة الخبراء المرجعية الخارجية بانتظام باستعراض وجهات نظر القطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع الاستثماري.

تعتبر المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين مكوناً ذا أهمية حاسمة للمبادرة. وهي تهدف إلى إشراك جماهير أصحاب المصلحة المتعددين من جميع المناطق في وضع هذه المبادئ – التي تسعى للحصول على تعليقات حيوية حول المواضيع التي تستند إليها المبادئ وزيادة الدعم وتشجيع الامتلاك وتعزيز الالتزام بدعم المبادئ على المدى الطويل. وتشمل مكونات الخطة الرئيسية: عملية مشاورات عامة على الانترنت يستضيفها موقع مركز الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (<http://www.business-humanrights.org/>)، والمشاورات الشخصية في بلدان ومناطق مختارة²؛ ومشاورة عالمية مع الحكومات ومدخلات جارية بين المشاركين في الميثاق العالمي للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة والشبكات المحلية.

¹ على سبيل المثال عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال

² البرازيل وروسيا والهند والصين والشرق الأوسط وأفريقيا (كينيا) وأوروبا (المملكة المتحدة) وأمريكا الشمالية

وقد تم تطوير استراتيجية لمشاركة الأطفال من قبل منظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة بلان للطفولة لضمان احترام الأطفال باعتبارهم أصحاب مصلحة على قدم المساواة ولاستيفاء الحد الأدنى من المعايير الأخلاقية لمشاركة الأطفال. وتدعم الاستراتيجية مشاركة الأطفال في وضع وتنفيذ المبادئ وتبني قدرات الأطفال والمراهقين للتعامل مع الأعمال التجارية وفهم المسؤولية على احترام ودعم حقوق الطفل. وفي النهاية، فإن المشاركة الاستراتيجية للأطفال تطور خطة مستدامة طويلة الأجل تبني المساءلة والمعرفة في مجال مسؤولية الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق الطفل.

المشاركة

تدعو اللجنة التوجيهية الجمهور للمساهمة في البحوث ودراسات الحالة/الدروس المستفادة والمشاركة في المشاورات على الانترنت والمساعدة في المشاركة في تنظيم مشاورات على الصعيد القطري. وللحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية المشاركة، يرجى الاتصال بالسيدة إليزابيث أبيسون، المنسقة، مبادرة المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، على البريد الإلكتروني (eabeson@unicef.org) أو على البريد الإلكتروني (childrensprinciples@unglobalcompact.org).

21 مارس/آذار 2011